كونسالفش

سواريز

مؤتمر قمة بروكسل:
مصير عضوية البرتغال في حلف شمالي الاطلسي

البرتغال والموقف من الحلف الاطلسي سؤال يشغل كافة الاطراف المحلية البرتغالية والدولية ايضا . هل تقرر البرتغال الانسحاب من هذا التحالف الغربي الاستعماري ، خاصة وان هذه العضوية لا تتوافق واهداف حركة التغيير الثورية فيها ، وعلاقاتها مع البلدان الاشتراكية ، وتمائلها ومطامح شعوب العالم الثالث المضطهدة . فهل تبقى البرتغال محافظة على عضويتها ام تنهي هذا الوضع المتناقض ؟

ان نتائج انتخابات الخامس والعشرين من نيسان الماضي قد اعادت استثارة المسالة في الوقت الذي ستثار فيه في العاصمة البلجيكية في نهاية هذا الشهر الجاري ، حيث ستعقد القمة الاطلسية ، وستشارك فيها البرتغال ، ولكن بشخص رئيس الوزراء غونز الفيتش عوضا عن الرئيس كوستا غوميش — نتيجة قرار فاجا الدوائر الاطلسية — الذي سيشرح موقف الحكومة البرتغالية تجاه حلف شمال الاطلسي. اذ تبقى هذه المسالة موضوع اهمية متزايدة لان انتصار الاشتراكيين المؤيدين لحلف الاطلسي في الانتخابات العامة البرتغالية ، لا يعني انهم سيستفردون بالحكم دون الشيوعيين ، بل سيبقى التحالف قائما في الحكم .

فرغم ان برنامج « حركة القوات المسلحة » البرتغالية ، الذي يلعب دور الدستور المؤقت للبلاد ، ودور الدليل المرشد في سياسة الحكومة ، يتعهد بالوفاء للتحالفات الدولية المعقودة مع العهد البرتغالي البائد ، ولكنه لا يتطرق الى عضوية البرتغال في حلف الاطلسي ، بالتحديد ، وهذا الغموض ترافقه وجهات النظر المتفاوتة في الساحة البرتغالية بصدد مسالة العضوية ، استمرارها او قطعها .

فعلى اقصى اليسار ، هناك موقف واضح يقول بعدم التوافق الصارخ بين مواصلة الانتماء لحلف الاطلسي وبين اهداف الخط الاشتراكي الذي ينتهجه الحكم الجديد ، والتي تتناقض واهداف هذا التحالف الاستعماري الغربي الذي يعمل ضد سياسات البرتغال .

وعلى صعيد حركة القوات المسلحة بمجلسها الثوري الاعلى ، وعلى صعيد الائتلاف الحاكم بما في ذلك الشيوعيين يفضلون على ما يبدو ، استمرار هذه العضوية لاسباب « عملية » و «استراتيجية»، حسبما يقال . فمن جهة ، فان الحزب الاشتراكي البرتغالي « سواريش » يؤيد استمرار البرتغال جزءا من حلف الاطلسي . وقد جاهر بهذا التفضيل في مناسبات عديدة ، تظهر تذبذب هذا الحزب الذي يجسده سواريش عندما يصف نفسه بانه «ماركسي» ولكن « معتدل » ، « منفتح » على الائتلاف مع الشيوعيين ولكنه مؤيد لحلف الاطلسي .

ولكن من جهة اخرى هناك موقف القوى الاخرى في الائتلاف والمجلس الاعلى لحركة القوات المسلحة الذي يؤيد البقاء في حلف الاطلسي ، على الاقل في الوقت الحاضر ، لاسباب ...

وهذه الاسباب هي : ١ — ان انسحاب البرتغال من حلف الاطلسي يمكن ان يستخدم كحجة لادخال اسبانيا بنظام حكمها الرجعي الديكتاتوري ، عضوا في المنظمة — الامر الذي يلغي قيمة فقدان الحلف عضوية بلد كالبرتغال ، كما انه من شانه ان يفجر الحرب الباردة . ٢ — ان انسحاب البرتغال من الحلف سيعني بالضرورة ، زيادة عزلتها عن الكتلة الغربية في الوقت الذي تدرس فيه السوق المشتركة الاوروبية وغيرها من الهيئات الاقتصادية الاوروبية ، والولايات المتحدة ، طرقا لتقديم المساعدات الاقتصادية للبرتغال ، في ظروف اقتصادية شديدة الحرج تمر بها ، وتجعلها ليست في غنى عنها ، ٣ — سيكون للانسحاب وقع جدي على السياسات الداخلية البرتغالية لوجود قوى في داخل حركة القوات المسلحة ، وقوة الاشتراكيين في الساحة ، الذين يفضلون استمرار الانتماء للاطلسي (!)

ومن الواضح من هذه الاسباب التي تدعم حجة البقاء في الاطلسي على الاقل في الوقت الحاضر، ان هناك خشية حقيقية في اوساط الحكم البرتغالي من ضرب اقتصادية ضد البرتغال في الوقت الذي تواجه قضايا اقتصادية واجتماعية ملحة ، ان لم تكن خطيرة في حدتها . وربما كان هذا هو الاعتبار الرئيسي الوحيد الذي يدفع الشيوعيين الى الاستمرار في العضوية الاطلسية في الوقت الحاضر طالما انهم — وقد صرح رئيس الوزراء غونز الفيتش بكل وضوح — على منع استخدام القواعد البرتغالية الاطلسية في الارض البرتغالية لاغراض عدوانية ضد شعب من شعوب العالم ، وخاصة البلدان العربية التي استخدمت هذه القواعد في حرب تشرين ١٩٧٣ ودعما لدفاعيات العدو الصهيوني ، اذ ان الاسباب الاخرى لا تحمل اية اهمية . فالولايات المتحدة ليست بحاجة الى حجة اسبانيا منظمة حلف شمال الاطلسي ، واذا تحقق ثمة اعتراضات من حليفات اوروبيات ديكتاتورية حاكمة ، فان فرص الجنرال في الاستمرار ضئيلة ومعركة الخلافة الاسبانية مذ فترة . كما ان ادخال اسبانيا في هذا سيكون مجرد عملية تاطير لما هو قائم ، الولايات المتحدة الامبريالية وجودا عسكريا ضخما حيوية في الاراضي الاسبانية ، دون ان اسبانيا عضوا في الاطلسي ، وانضمامها اليه

انذار "ناميبيا" ومصير التسوية العنصرية

سيتركز الاهتمام الدولي في البضعة اسابيع القادمة ، على جنوب افريقيا، حيث من المفروض ان تحسم احدى القضايا الرئيسية هناك — تلك المتعلقة بمصير ناميبيا المسماة بجنوب غرب افريقيا — برغم ان ما من دليل يشير الى ان نظام الحكم العنصري الابيض سيستجيب لانذار مجلس الامن الدولي ويوافق على الغاء سيطرته غير الشرعية على هذه المنطقه ، بالانسحاب منها . اذ كيفما انتهى اليه هذا الانذار ، فانه سيؤشر بمرحلة جديدة هامة في التحرري ضد الاستعمار العنصري فيها .

فقد كان مجس الأمن الدولي قد منح مهلة تنتهي في ٣٠ ايار الجاري ، لانسحاب الادارة الجنوب افريقية غير المشروعة في جنوب غرب افريقيا ، ولكن بريتوريا لا تبدي الى الان اي استعداد لقبول هذه الخطوة ، بل على العكس ، فان ما صدر عنها اخيرا بهذا الشان يؤيد وجهة النظر القائلة ، بان العدو العنصري لا يمكن ان يبدا بالتراجع الا بحوار القوة ، لا بحوار طاولات المفاوضات ، الاستراتيجية ، التي يحاول الترويج لها المحسنون بالمعتدلين الافريقيين ، الذين ينظرون بنهم الى سراب الوعود بالتقدم والازدهار بواسطة التعاون مع جنوب افريقيا العنصرية ، والذي يطرحها عليهم فورستر ، فخا من الفخاخ التي ينصبها في سبيل لضمان امن واستقرار النظام العنصري الابيض .

لقد حدد رئيس وزراء جنوب افريقيا في تصريح ادلى بها مؤخرا في مدينة الكاب ، القضايا الثلاث التي ستحدد برايه ، مستقبل جنوب افريقيا بنظامها القائم على التمييز العنصري وكانت :

١ — اما ان تتحقق تسوية القضية الروديسية والا ...

٢ — اما ان يتم القبول بسياسة جنوب افريقيا تجاه جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) والا ...

٣ — واما ان يتم التفاهم بيننا وبين افريقيا والا ، فان البديل الوحيد هو تصاعد المجابهة

ومن الواضح ان القضيتين الاولتين تحتلان القضية الثالثة ، على الاقل بالنسبة للتيار الافريقي « المعتدل » الداعي الى تحقيق تسوية سلمية بين الافريقيين والعنصريين البيض في افريقيا الجنوبية ، وذلك لان تعنت النظام العنصري في روديسيا جنوبية (السوداء) فيها وتعنت بريتوريا نفسها ناميبيا ، حيث لا شرعية لسيطرتها عليها ، هؤلاء المعتدلين من حجة للتجرؤ على الاستجابة بناء الجسور مع جنوب افريقيا .

فورستر نظام حكمه العنصري صحيح في جوهره . هذا التعريف نفسه تعريفا لاختيار العنصرين الذي يجعل طريق المجابهة المسلحة الطريق المسالك في افريقيا الجنوبية ، في المستقبل

روديسيا ، هناك ميل جنوب افريقيا شروط شديدة على ايان سميث للتخلي عن فورستر قد لا يمانع في النهاية ، فرئيس الافريقية هناك اذا راى فيه ضمانة لتجنيب هؤلاء الاكثرية الذين تمهد لهم الطريق بمحاولات القوى الثورية في حركة تحرير زيمبابوي . جنوب افريقيا ، لانها بحاجة ماسة الى نزع فتيل الافريقية في روديسيا ، لان هذه الثورة اذا كان اللهب لا بد وان يصل الى عقر دارها. البديل هو حكم افريقي « معتدل » مؤمن والوسائل السلمية و « عقلانية » ، ومانع ان يكون دولة تدور في فلكها شكل دولة بوتسوانا ، فان فورستر سيفضله على نظام حكم البيض ، الحليف الذي اصبح عبئا، ومصدر خطر عليه على المدى الطويل ، بل وربما القريب .

اما بالنسبة لسياسة جنوب افريقيا تجاه مسالة ناميبيا ، فان فورستر بالشكل الذي طرح فيه القضية ، يعكس نية بريتوريا بمواصلة تصلبها التقليدي منها . فقد طرح القضية على اساس ان يقبل الافريقيون سياستها المعلنة من جنوب غرب افريقيا ، لا ان تعدل هي موقفها المتصلب بمواصلة سيطرتها عليها . وفي الحديث الذي ادلى به اخيرا، رد على سؤال بشان مهلة الانذار التي اعلنها مجلس الامن لسحب ادارتها غير المشروعة على الاقليم ، قائلا بموارية متعمدة واضحة : « هناك تفهما جيدا لسياسة جنوب افريقيا من جنوب غرب افريقيا » ، واضاف مشيرا الى الموقف المتفهم لبعض البلدان الافريقية من « منظمة شعب جنوب غرب افريقيا » (سوابو) وزعيمها المنفي ، كدليل على هذا التفهم الذي يدعيه ...

ان جنوب افريقيا على استعداد مشروط بالتاكيد، للضغط على روديسيا من اجل تنازلات تقدمها للاكثرية الافريقية صاحبة الحق المشروع كثمن تقدمه للتيار الافريقي « المعتدل » في القارة ، ولكنها تطلب في المقابل ، ان تقبل هذه القوى بسياسة جنوب افريقيا من ناميبيا وتقبل بسياسة الجسور المفتوحة معها والتي تنهي عمليا ، حالة المجابهة بين افريقيا المستقلة وهذا الكيان العنصري الاستعماري في المشاركة الشيوعية معه . ولكن الميثاق الذي وقعته مختلف الاحزاب قبيل الانتخابات ، يعطي صلاحيات الحكم العليا للمجلس الثوري الاعلى ، خذل هذا الرهان الاطلسي . ومن المؤكد ان هذا ما عناه جوزف لانز السكرتير العام للحلف عندما عكس هذه الخيبة الاطلسية ، واشار مواربة الى الامر ، قائلا بان حلف الاطلسي يتوقع ان يكون للبرتغال « حكومة تمثيلية » تعكس ارادة الاكثرية، قبل اتخاذ قرار في الحلف بشان عضويتها .

وهذا ما سيعطي اجتماع قمة الحلف في اخر هذا الشهر في بروكسل ، اهمية اضافية ، لان قضية البرتغال هي على راس جدول اعماله . فبالنسبة للحلف فان القيود التي يفرضها الحكم الجديد على حرية استخدام قواعده العدوانية في البرتغال تلغي اهميتها عمليا ، وتاخذ مسالة تخريب واجهاض حركة التغيير هناك الاولوية في الاهمية، بالنسبة لهذا التحالف الاستعماري الغربي.

اما بالنسبة للحكم البرتغالي ، فان غونز الفيتش سيطرح الموقف في المؤتمر ، ان لم يلاق القبول كما هو متوقع لدى القيادة الاطلسية ، فانه سيكون تعزيزا لانصار وضع الحد لهذا الانتماء المناقض لما تمثله حركة التغيير الثوري في البرتغال .